

العدد العشرون
2003

مجلة كلية العلوم الإسلامية

مجلة إسلامية - ثقافية - جامعية - محكمة تصدر سنوياً

1371 من وفاة الرسول ﷺ الموافق لعام 2003 مسيحي

- 
- نسب المولود الناتج عن التلقيح الصناعي
 - السُّلْطَة وإشكاليته العلاقة بين الدين والدولة
 - الجدل في المسائل العقائدية
 - الأسكوريال والتراث العربي الإسلامي



الدكتور: جاسم محمد سهيل
المعهد العالي لإعداد المعلمين - المزيقية

(1)

من الأقوال الثابتة في القراءات القرآنية (إن القراءة سنة متبعة)⁽¹⁾.
وكان من المفروض أن يحمي هذا القول (القراءات) من أن يُتعرض لها
بنقد أو تخطئة. ولكننا نجد كثيراً من العلماء تجرأوا على القراءات وأخضعوها
للتنقد على نحو ما يفعلون بسائر الكلام.

(2)

ومن هؤلاء العلماء ابن مجاهد (ت 324) إذ نقد بعض هذه القراءات في

(1) النشر 11/1.

كتابه (السبعة في القراءات) فوصم هذه القراءات بالخطأ⁽²⁾ حيناً، ويعني به في الغالب «الخطأ في العربية» وقد يستعمل مصطلحات مرادفة للخطأ في المعنى، وهي مصطلح «الغلط»⁽³⁾ ومصطلح (الوهم)⁽⁴⁾، ولكن مصطلح الغلط⁽⁵⁾ عند ابن مجاهد جاء في الغالب ويراد به غلط الرواية.

(3)

وهذا البحث معني بدراسة المواضع التي خطأها ابن مجاهد في العربية وليست في الرواية، إذ خطأ ابن مجاهد أغلب القراء السبعة، وكان أكثرهم خطأ عنده هو ابن عامر، ولنا أن نسأل: إذا كان ابن مجاهد خطأ ابن عامر أكثر من مرة فلماذا وضعه في السبعة؟ وجواب ذلك أن اعتماد ابن مجاهد لابن عامر في السبعة واستبعاد غيره قصد به استيفاء الجهات (الأمصار) التي سیر إليها عثمان ابن عفان (رضي الله عنه) المصحف⁽⁶⁾.

وسأضع بين يدي البحث أمثلة تؤكد تخطئة ابن مجاهد للقراء في كتابه (السبعة في القراءات) مرتبة حسب ورودها في المصحف.

1 - قرأ ابن عامر (أنبهم) بالهمزة وكسر الهاء⁽⁷⁾ في قوله تعالى: ﴿قَالَ يَكَاذِبُ أَئِنْتُمْ بِأَسْمَاءٍ﴾⁽⁸⁾ قال ابن مجاهد عن قراءة ابن عامر هذه: (وهو خطأ في العربية إنما يجوز الكسر إذا ترك الهمزة فيكون مثل عليهم وإليهم⁽⁹⁾ فنجد ابن مجاهد يحكم على هذه القراءة بالخطأ لوجود الهمزة مع كسر الهاء، ورأي ابن

(2) ينظر: السبعة: 154، 170، 179، 194، 409.

(3) استعمل ابن مجاهد (الغلط) ويريد به (الخطأ في العربية)، ينظر: السبعة 169، 210.

(4) ينظر السبعة 206، 207، 290.

(5) وهو كثير عند ابن مجاهد، ينظر السبعة: 183، 213، 292، 346، 352، 435، 452، 480،

483، 485، 487، 493، 518، 523، 646، والغلط هو وضع الشيء في غير موضعه، ويجوز

أن يكون صواباً في نفسه، والخطأ لا يكون صواباً على وجه. الفروق في اللغة 45 - 46.

(6) جمال القراء 2/436.

(7) السبعة 154.

(8) سورة البقرة، الآية: 33.

(9) السبعة 154.

مجاهد فيه نظر، لأن القراءة التي خطأها هي قراءة سبعية متواترة قرأ بها ابن عامر وهو من الثقات، وهو (عربي صراح، وقد أخذ القرآن عن عثمان بن عفان رضي الله عنه قبل ظهور اللحن)⁽¹⁰⁾ ولأن (المبدأ العلمي الدقيق يقف إلى جانب السماع فيقول: مقياس الترجيح هو السماع الصحيح، ولا يجوز لنا أن نخطئ الوارد من الشواهد إذا خالفت شيئاً من القواعد، وكل الذي يمكن أن يقال هنا: إنها قليلة أو مقصورة على السماع، أو ما أشبه ذلك من العبارات المنهجية الدقيقة، أما أن نحكم عليها بالخطأ فذلك الذي لا يجوز)⁽¹¹⁾. يقول أبو حيان (وكثير من النحاة يسيئون الظن بالقراءة ولا يجوز لهم ذلك)⁽¹²⁾، وقد وجه أبو حيان قراءة ابن عامر هذه فقال: (ووجهه أنه اتبع حركة الهاء لحركة الباء ولم يعتد بالهمزة لأنها ساكنة، فهي حجاز غير حصين)⁽¹³⁾ فكأنه لا همزة هناك، ولذا كسرت الباء لأنها مجاورة للهاء، فكأنه قال: أنبهم⁽¹⁴⁾.

2 - قرأ ابن عامر وحده من السبعة (فيكون) بالنصب في قوله تعالى: ﴿بَدِيعُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَإِذَا قَضَىٰ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾⁽¹⁵⁾.

وقوله تعالى: ﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِنْدَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾⁽¹⁶⁾.

وقوله تعالى: ﴿مَا كَانَ لِلَّهِ أَنْ يَتَّخِذَ مِنْ وَلَدٍ سُبْحَنَهُ إِذَا قَضَىٰ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾⁽¹⁷⁾.

لقد طعن ابن مجاهد في قراءة ابن عامر في المواضع الثلاثة، فوصفها مرة

(10) البحر المحيط 4/ 217. لم يأخذ ابن عامر القراءة عن عثمان رضي الله عنه - مباشرة وإنما أخذها

بوساطة المغيرة بن أبي شهاب المخزومي ينظر: السبعة 85.

(11) نظرية النحو القرآني 105.

(12) البحر المحيط 4/ 49.

(13) المصدر نفسه 1/ 49.

(14) المحتسب 1/ 70.

(15) سورة البقرة، الآية: 117.

(16) سورة آل عمران، الآية: 59.

(17) سورة مريم، الآية: 35.

بالغلط⁽¹⁸⁾، ومرة بالوهم⁽¹⁹⁾، ومرة أخرى بالخطأ في العربية⁽²⁰⁾.

ولم يكن ابن مجاهد وحده قد طعن في هذه القراءة، بل شاركه كثير من العلماء في تخطئة هذه القراءة أو تضعيفها، فالفرّاء يجيز الرفع لا غير؛ لأنه يرى أن الفعل (يكون) معطوف على مرفوع وليس جواباً لَكُنْ⁽²¹⁾. وليس هذا من مواضع الجواب عند ابن خالويه⁽²²⁾ وقراءة ابن عامر هذه غلط عند مكّي القيسي⁽²³⁾، وضعيفة عند أبي البركات الأنباري؛ إذ يقول: (من قرأ بالنصب اعتبر لفظ الأمر وجواب الأمر بالفاء منصوب والنصب ضعيف، لأن (كُنْ) ليست بأمر في الحقيقة، لأنه لا يخلو قوله: كُنْ، إما أن تكون أمراً لموجود أو معدوم، فإن كان موجوداً فالموجود لا يؤمر بكُنْ، وإن كان معدوماً فالمعدوم لا يخاطب، فثبت إنه ليس بأمر على الحقيقة، وإنما معنى «كن فيكون» أي، يكونه فيكون، فإنه لا فرق بين أن يقول: إذا قضى أمراً فإنما يكونه فيكون، وبين أن يقول له كن فيكون، فلهذا كانت هذه القراءة ضعيفة⁽²⁴⁾؛ وقراءة النصب ضعيفة عند أبي البقاء العكبري لوجهين:

أحدهما أن (كُنْ) ليس بأمر على الحقيقة، والوجه الثاني: إن جواب الأمر لا بد أن يخالف الأمر إما في الفعل أو الفاعل، أو فيهما فمثال ذلك قولك: اذهب ينفعك زيد، فالفاعل متفقان والفاعلان مختلفان، وتقول: اذهب تنتفع فالفاعلان متفقان والفاعلان مختلفان، فأما أن يتفق الفعلان والفاعلان فغير جائز كقولك: اذهب تذهب، والعلة فيه أن الشيء لا يكون شرطاً لنفسه⁽²⁵⁾.

من هذا يتبين أن أكثر العلماء الذين ضعفوا قراءة النصب يرون إن (كُنْ)

(18) السبعة 169.

(19) المصدر نفسه 206 - 207.

(20) المصدر نفسه 409.

(21) معاني القرآن للفرّاء: 1/ 74.

(22) الحجة في القراءات السبع 88.

(23) الكشف 1/ 260.

(24) البيان في غريب إعراب القرآن 1/ 120.

(25) التبيان في إعراب القرآن 1/ 60.

ليست بأمر حقيقي؛ لذا لا يمكن أن ينصب الفعل (يكون) على أنه جواب لـ (كُنْ) جرياً مع أحكام النحاة الذين جعلوا القواعد أمام النصوص، والصحيح (أن تسيّر وراءها، ولا سيما بالنسبة للقرآن الكريم، والقراءات المعتمدة الموثقة)⁽²⁶⁾ ولسان العرب (ليس محصوراً فيما نقله البصريون فقط، والقراءات لا تجيء على ما عليه البصريون ونقلوه)⁽²⁷⁾ لذلك شنع أبو حيان على من أنكر قراءة النصب وجعلها لحناً فقال: (إن هذه القراءة في السبعة فهي قراءة متواترة، ثم هي بعد قراءة ابن عامر، وهو رجل عربي لم يكن ليَلْحَنَ، وقراءة الكسائي في بعض المواضع وهو إمام الكوفيين في علم العربية، فالقول بأنها لحن من أقبح الخطأ المؤثم الذي يجز قائلة إلى الكفر، إذ هو طعن على ما نعلم نقله متواتراً من كتاب الله تعالى)⁽²⁸⁾ ومع هذا فقد ظل أبو حيان أسير القواعد النحوية، فهو يرفض، كما رفض النحاة، مجيء المضارع منصوباً بأن بعد الفاء إذا لم يكن مسبوقاً بأمر، وأوّل الآية على أنه جواب على لفظ (كُنْ) لأنه جاء بلفظ الأمر فهو شبيه بالأمر الحقيقي⁽²⁹⁾.

3 - قرأ ابن كثير (أزنا) بسكون الراء⁽³⁰⁾ في قوله تعالى: ﴿وَأَرْنَا مَتَاسِكًا﴾⁽³¹⁾ وهي قراءة أبي عمرو⁽³²⁾ أيضاً.

خطأ ابن مجاهد قراءة ابن كثير هذه فقال: (وهو خطأ في العربية)⁽³³⁾، ولم يُجَوِّز الخليل غير كسر الراء في هذه القراءة⁽³⁴⁾، وسكون الراء في قراءة ابن

(26) الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري 41.

(27) البحر المحيط 2/362.

(28) المصدر نفسه 1/366.

(29) المصدر نفسه والصفحة نفسها.

(30) السبعة 170، والنشر 2/222.

(31) سورة البقرة، الآية: 128.

(32) معاني القرآن وإعرابه 1/209 وتفسير البيضاوي 1/137.

(33) السبعة 170.

(34) العين 8/310.

كثير ضعيفة عند طائفة من النحاة⁽³⁵⁾. قال أبو البقاء العكبري: (و«أزنا» الأصل أرثنا، فحذفت الهمزة التي هي عين الكلمة في جميع تصاريف الفعل المستقبل تخفيفاً، وصارت الراء متحركة بحركة الهمزة، والجمهور على كسر الراء، وقرئ بإسكانها وهو ضعيف، لأن الكسرة هنا تدل على الياء المحذوفة، ووجه الإسكان أن يكون شبه المنفصل بالمتصل، فسكن كما سكن فخذ وكثف، وقيل لم يضبط الراوي عن القارئ لأن القارئ اختلس فظن أنه سكن⁽³⁶⁾ ولا أدري لم تُخطأ هذه القراءة أو تُضعف وقد قرأ بها قارئان من القراء السبعة، فضلاً عن وجود مسوغ لها، قال أبو حيان: (والذي سوغ الإسكان كون الحركة فيه ليست حركة إعراب)⁽³⁷⁾.

وسكنت الراء كراهة الانتقال من الأخف أي الفتح، إلى الأثقل منه؛ أي الكسر⁽³⁸⁾، وهذا التخفيف توفير للجهد الذي تنزع إليه القبائل العربية في كلامها⁽³⁹⁾، وإسكان هذا الحرف مسموع عند العرب، قال الشاعر⁽⁴⁰⁾:

أزنا إداوة عبد الله نملؤها من ماء زمزم أن القوم قد ظمئوا

4 - قرأ ابن عامر (اقتده) بكسر الدال واشمام الهاء الكسر من غير بلوغ ياء⁽⁴¹⁾ في قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَبِهِدَّتْهُمْ أَفْتَدَةٌ﴾⁽⁴²⁾ وقد أنكر ابن مجاهد هذه القراءة فقال: (وهذا غلط؛ لأن هذه الهاء وقف لا تعرب في حال من الأحوال، وإنما تدخل لتبين حركة ما قبلها)⁽⁴³⁾ وعقب عليه أبو حيان فقال:

(35) إعراب القرآن للنحاس 1/ 213، والكشاف 1/ 311، والبيان في إعراب القرآن 1/ 63.

(36) البيان في إعراب القرآن 1/ 63.

(37) البحر المحيط 1/ 390.

(38) شرح شافية ابن الحاجب 1/ 42.

(39) اللهجات العربية في التراث 1/ 235.

(40) الجامع لأحكام القرآن 2/ 87، والبحر المحيط 1/ 390.

(41) السبعة 262.

(42) سورة الأنعام، الآية: 90.

(43) السبعة 262.

وتغليط ابن مجاهد قراءة الكسر غلط منه⁽⁴⁴⁾، والحق مع أبي حيان إذ إن المغلط هو الغلط؛ لأن المبدأ العلمي يقف إلى جانب السماع، ولا يجوز لنا أن نخطئ الوارد من الشواهد إذا خالف شيئاً من القواعد.

5 - قرأ نافع برواية خارجة بن مصعب (معائش) بالهمز⁽⁴⁵⁾ في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ مَكَّنَّاكُمْ فِي الْأَرْضِ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعِيشًا قَلِيلًا مَا تَشْكُرُونَ﴾⁽⁴⁶⁾

قال ابن مجاهد عن هذه القراءة (وهو غلط)⁽⁴⁷⁾، ويريد به غلط الرواية، وقد نسب هذه القراءة إلى نافع برواية خارجة، قسم من العلماء منهم: أبو حيان، والبنا الدمياطي⁽⁴⁸⁾ وقد خطأ كثير من العلماء هذه القراءة؛ لأنها جاءت على غير قياس⁽⁴⁹⁾. وقد حمل الدكتور أحمد مكي الأنصاري سيبويه أوزار العلماء الذين جاؤوا بعده، وطعنوا في هذه القراءة لأنه يزعم أن سيبويه هو الذي فتح باب الطعن على هذه القراءة. لقد ذكر الأنصاري نص سيبويه القائل: (ولم يهمزوا مقال ومعايش، لأنهما ليستا باسم معتلاً عليه، وإنما هو جمع مقالة ومعيشة)⁽⁵⁰⁾ ثم عقب على ذلك بقوله: (ولعلك تلحظ أن سيبويه - كعادته - وضع القاعدة التي تصطدم بالقراءة - قراءة همزة معاش - فقال: (ولم يهمزوا مقال ومعايش فجاء النحاة بعده وطبقوا هذه القاعدة على قراءة نافع وغيره)⁽⁵¹⁾ ثم يختم كلامه عن سيبويه بقوله: إنه (فتح باب الطعن على هذه القراءة لكل من جاء بعده)⁽⁵²⁾.

(44) البحر المحيط 4/ 174.

(45) السبعة 278.

(46) سورة الأعراف، الآية: 10.

(47) السبعة 278.

(48) البحر المحيط 4/ 270، وإتحاف فضلاء البشر 2/ 44.

(49) ينظر مثلاً: معاني القرآن للأخفش 2/ 511، وجامع البيان 8/ 93، ومعاني القرآن وإعرابه 2/ 321، وإعراب القرآن للنحاس 1/ 600 والمنصف 1/ 307، ومشكل إعراب القرآن 1/ 384.

(50) الكتاب 4/ 355.

(51) سيبويه والقراءات 87.

(52) سيبويه والقراءات 88.

ولا أتفق مع الدكتور الأنصاري في هذه المسألة، إذ في كلامه تجريح بسبويه وافتراء عليه، فليس في عبارة سيبويه المتقدمة ما يشير إلى أنه فتح باب الطعن على هذه القراءة، لأنه وضع قاعدة لضبط الجمع على هذه الصيغة، أما أنها خالفت قراءة ربما لم يعرفها أو لم يقصد مخالفتها، فلا يعني هذا الطعن فيها، ومن غير الإنصاف أن نحمل النصوص ما لا تحتل، ولا سيما في مثل هذا الحكم الخطير.

أما الحجة في قراءة نافع فهي (على وجه الغلط لأن القياس أن تكون غير مهموزة، لأنها جمع معيشة وهي (مفعلة) من العيش، فالياء عين الفعل، فوجب أن تصحح ولا تعل، وتصحيحها أن تبقى ياء، وإعلالها أن تقلب همزة، إلا أنهم شبهوها بما الياء فيه زائدة كسفينة، فهمزوها في الجمع، كما همزوا سفائن، وتشبيهها بها تشبيه غلط، لأن ياء معيشة أصل، وياء سفينة زائدة)⁽⁵³⁾.

6 - قرأ ابن عامر (أرجئه) بالهمز وكسر الهاء⁽⁵⁴⁾ في قوله تعالى: ﴿قَالُوا أَرْجِهْ وَأَخَاهُ وَأَرْسِلْ فِي الْمَدَائِنِ حَاشِرِينَ﴾⁽⁵⁵⁾ وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو⁽⁵⁶⁾.

خطأ ابن مجاهد هذه القراءة فقال: (هذا غلط، لا يجوز كسر الهاء مع الهمز)⁽⁵⁷⁾ ووصفها قسم من النحاة بالضعف، قال أبو البقاء العكبري: (ويقرأ بكسر الهاء مع الهمز وهو ضعيف)⁽⁵⁸⁾ وقراءة ابن عامر بالهمز جعله من قولهم: أرجأ⁽⁵⁹⁾ وهي لهجة تميم وسفلى قيس⁽⁶⁰⁾، وما دامت لهجة فلا يمكن إنكارها،

(53) الموضح في وجوه القراءات وعللها 1/ 522.

(54) السبعة 210.

(55) سورة الأعراف، الآية: 111.

(56) البذور الزاهرة 238.

(57) السبعة 210.

(58) البيان في إعراب القرآن 1/ 281.

(59) معاني القرآن للأخفش 2/ 308، والموضح في تحليل وجوه القراءات السبع 248.

(60) الكشف 1/ 506.

ومن قرأ بترك الهمز فقد جعله من قولهم (أرجى)⁽⁶¹⁾ وهي لهجة قريش والأنصار⁽⁶²⁾.

والاختيار عند الطبري ترك الهمز، وإن كانت الأخرى جائزة واختياره مبني على أنها أفصح اللهجات وأكثرها على ألسن فصحاء العرب⁽⁶³⁾.

7 - قرأ حمزة (اسطاعوا) بتشديد الطاء⁽⁶⁴⁾ في قوله تعالى: ﴿فَمَا اسْطَاعُوا أَنْ يَظْهَرُوهُ وَمَا اسْتَطَاعُوا لَهُ نَقْبًا﴾⁽⁶⁵⁾.

خطأ ابن مجاهد قراءة حمزة هذه فقال: (وهذا غير جائز، لأنه جمع بين السين وهي ساكنة والتاء المدغمة وهي ساكنة)⁽⁶⁶⁾. ولم يكن ابن مجاهد وحده قد طعن في هذه القراءة، بل شاركه كثير من النحاة⁽⁶⁷⁾ في معارضة هذه القراءة بحجة أنها تخالف القاعدة النحوية التي تمنع الجمع بين الساكنين في الوصل.

والوجه في قراءة حمزة (أن أصله استطاعوا فأدغم التاء في الطاء وهما متقاربان، ولم تنقل حركة التاء إلى السين بعد الإدغام؛ لثلاثي لا يتحرك في موضع وهو سين (استفعل)؛ ففي (اسطاعوا) بتشديد الطاء مع أن الساكن الذي قبل المدغم ليس بحرف مد)⁽⁶⁸⁾.

وقد دافع ابن الجزري عن قراءة حمزة، وجوز الجمع بين ساكنين في الوصل فقال: (والجمع بينهما في مثل ذلك جائز مسموع... مما يقوي ذلك ويسوّغه أن الساكن لما كان اللسان عنده يرتفع عنه وعن المدغم ارتفاعاً واحدة

(61) الموضح في تعليل وجوه القراءات السبع 448، وتفسير البضاوي 1/ 353.

(62) الكشف 1/ 506.

(63) جامع البيان 9/ 16.

(64) السبعة 401، والحجة في القراءات السبع 232، والتيسير في القراءات السبع 146، والنشر 2/ 316.

(65) سورة الكهف، الآية: 97.

(66) البيان في إعراب القرآن 1/ 281.

(67) ينظر مثلاً: معاني القرآن وإعرابه 3/ 212، وإعراب القرآن للنحاس 2/ 295، والبيان في إعراب

القرآن 2/ 109 والجامع لأحكام القرآن 11/ 43.

(68) الموضح في وجوه القراءات وعللها 2/ 804.

صار بمنزلة حرف متحرك، فكأن الساكن الأول قد ولي متحركاً... فلا يجوز إنكاره⁽⁶⁹⁾ ولذلك يقول الدكتور أحمد مكّي الأنصاري (يجوز الجمع بين الساكنين في الوصل في قوله تعالى: «فما اسطعوا» بتشديد الطاء لورودها في قراءة سبعة محكمة)⁽⁷⁰⁾.

الخاتمة

وبعد أن تم عرض نماذج من تخطئة ابن مجاهد للقراءات السبعة يمكن أن نذكر أبرز النتائج التي توصل إليها البحث:

- 1 - مصطلح التخطئة عند ابن مجاهد على أنواع: فهو يستعمل «الخطأ» ومعناه في الغالب (الخطأ في العربية)، وقد يستعمل ابن مجاهد مصطلحات مرادفة لمصطلح (الخطأ) مثل مصطلح (الغلط) ومصطلح (الوهم)، لكن استعماله مصطلح (الغلط) في الغالب قصد به (غلط الرواية).
- 2 - أن القراءة سُنَّة متبعة ولا يقرأ حرف من القرآن إلا على قياس في العربية وإلا فشي في اللغة، لذلك فإن ما جاء من روايات عن القراء السبعة صحيحة ولا يمكن إنكارها أو تخطئتها؛ لذا يجب على الدارسين والباحثين الوقوف حذرين من هذه المواضع التي خَطَّأها وغلطها ابن مجاهد.
- 3 - شملت المواضع التي خَطَّأها ابن مجاهد أغلب القراء السبعة، وكان أكثرهم خطأً عنده هو ابن عامر، ولا حق لابن مجاهد في ذلك، لأنها قراءات سبعة متواترة ولها وجه في العربية.

وبعد

فأمل أن يكون بحثي هذا قليل الهفوات والسقطات فكل ابن آدم خطاء.
اللهم هبى لنا من أمرنا رشداً، وعلمنا ما جهلنا، وانفعنا بعلمنا، وانفع به
فإنك يا مولانا وحدك العاصم من كل زلل، والهادي إلى سواء السبيل.

(69) النشر 2/ 316.

(70) نظرية النحو القرآني 133.